الفصـــل التمهيـــدي:

الفصل التمهيدي

مفهوم التنمية ومقوماتها ونتائجها في الدول النامية

من المعلوم أن مشاكل وانشغالا ت التنمية الاقتصادية في بلدان النامية قد انعكس على الـــــفكر الاقتصادي المعاصر حيث احتلت جانبا من النظرية الاقتصادية وسياستها ولهذا أصبحت مشكلة التنمية من ابرز المشاكل التي تشغل الرأي العام العالمي.

إلا أن أكثر هذه الدراسات التي أنجزت في هذا المضمار قد تمت في قالب آت من دول ذات مدارس فكرية لها خصائصها التي قد تميزها عن واقع الدول المتخلفة بصفة عامة .

فهذه الدراسات في اغلب الأحيان تنطلق من تحليلها وتوصياتها من ظروف الدول التي طبقت فيها دون الاعتبار الكبير لظروف الدول النامية المختلفة وخصائصها المتميزة ولذلك لم يكن النجاح الكبير بقدر ما تنبأت به هذه الاستراتيجيات التنموية قبل تطبيقاتها في البلدان النامية، لان نتائجـــها السلبية فاقت في كثير من الدول النتائج الإيجابية المرجوة وقد يعزي ذلك أن هذه السياسات التنموية لم تكن نابعة من محيط وظروف هذه البلدان من جميع نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية والأخلاقية بالإضـــافة إلى عدم انتسابها مع الظروف الدولية الراهنة، ومن هذا المنطلق سنناقش في هذا الفصل طبيعة التنميـــة والتخلف في المفهوم المعاصر والنتائج التي تربت في تطبيقها وذلك في المباحث الآتية :

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مقومات ونتائج التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول
مفهـوم التنميـــة الاقتصاديـــــة

تمهيـــــــد:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي تحضى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية، وتأتي أهمية تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بجانبيها، الاقتصادي والاجتماعي من التطور السياسي والاقتصادي، ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تتصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال (01).

إن جوهر عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية كما يؤدي إلى كفاءة وتحسين الاقتصاد وزيادة الناتج وتأثيره المباشر وغير المباشر على مستوى حياة ومعيشة سائر أفراد المجتمع بإضافة إلى تحسين العلاقات الاقتصادية للبلدان النامية .

إن عملية التنمية الاقتصادية تعتبر الشاغل الكبير في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء كانوا من البلاد المتقدمة أو من البلاد النامية غير أن هذه الأهمية أكثر وضوحا وإلحاحا في البلدان النامية لما تتوفر من عوامل التخلف ومما يواجهها من عمليات تحد أكثر أمما يواجه الدول الغنية .

وتعتبر أكبر مشكلة تواجه التنمية في الدول النامية هي الركود الطويل الذي عاشته، وأصبح من الصعب الخروج منه في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها هذه البلدان، تعمل هذه الدول لإزالة هذا الركود المزمن وتحطيمه على تطبيق سياسات تنموية أكثر تلاؤما مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء المنطلقات السياسات والفكرية للاقتصاديين في العالم فقد اختلفوا في إعطاء مفهوم التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، كما تمايزت لديهم الأسس والاتجاهات العلمية المقترحة لها، بالإضافة إلى اختلاف في تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة مشكلات التخلف والتنمية، وقد يكون هذا الاختلاف منطقي وذلك لطبيعة المشكلة واختلاف الأفكار والمدارس الفكرية، وحتى يمكننا من الوقوف على مفهوم أوسع للتنمية لابد من استعراض بعض مفاهيم التنمية لدى بعض المفكرين المهتمين بهذا المجال والممثلين لأهم المدارس الفكرية وسوف نتناول في هذا المبحث في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: مفهوم التنمية

هناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية (02).

ونلاحظ من هذا المفهوم بأن التنمية الاقتصادية في رأي الكاتب تتمثل في زيادة الإنتاج ووسائله اللازمة التي تؤدي بدورها إلى زيادة العمالة والقضاء على البطالة، ومن ذلك زيادة الدخل الفردي الذي يعتبر تعبيرا عن التنمية كما يبين هذا المضمون بأن هذه الزيادة إنما تكون عن طريق الاعتماد على قطاعي الصناعة والحرف. وقد يبدو لنا بان هذا المفهوم غير شامل لتركيزه على بعض القطاعات وإهماله لكثير من الجوانب وخصوصا الجانب الإنساني .

أما الدكتور جير الدماييز الاقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة فانه يعرف التنمية "بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن " ونلاحظ من هذا التعريف انه يشمل على مؤشرات منها زيادة الدخل الحقيقي وكذلك الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التنمية الاقتصادية وتجعل من الدخل الفردي الحقيقي مقياسا لتطور عملية التنمية الاقتصادية، ويضيف الدكتور جير النمايير : "بأنه في هذا الصدد يدور تحليل التنمية الاقتصادية حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي والتعبير الذي يرافق هذا الازدياد.ويبعد قياس مقدار التنمية بمدى ازدياد الدخل القومي الحقيقي ويتطلب ذلك أن نقارن هذا المقدار بمدى التغيير في عدد السكان، للوصول إلى حجم الدخل الفردي الحقيقي ذلك أن ارتفاع الدخل الضروري والناتج الفردي هو في ذاته إنجاز ذو شان ولكن لا يجوز اعتباره صنفا لارتفاع الرفاه الاقتصادي كما لا يجب اعتباره صنفا للرفاه الاجتماعي دون تحفظات واعتبارات إضافية (03). ومما سبق طرحه في هذا المفهوم للتنمية يتضح بأن هذا يتخذ الدخل القومي الحقيقي كمقياس عام للتنمية.

ونرى أن زيادة الدخل القومي في كثير من الأحيان ما تكون لازمة لزيادة متوسط الدخل القومي الحقيقي، وكذلك الدخل الحقيقي للفرد، وعندما يتخذ الدخل الفردي مقياسا للتنمية فانه لا يجب أن نقرر بان أي بلد تم فيه تحقيق النمو حقق زيادة في الدخل القومي تزامنت هذه الزيادة مع زيادة في السكان، وعليه فان اتخاذ متوسط الدخل الفردي مؤشرا للتنمية من شأنه أن يؤدي إلى اختفاء مشكلة السكان، أما الوجه الثاني رهو اتخاذ الزيادة في الدخل القومي مؤشرا أساسيا للتنمية يمكن مقارنة النتائج المتحققة بنسبة التغيير في السكان لتبيان مدى زيادة الدخل الفردي ومقدار الرفاه العام الناتج عن التنمية .

أما الاقتصادي ديفيد رايت الأمريكي فيشير إلى " أن العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادي غير اقتصادية وغير مادية الطبع ،أن الروح هي نفسها التي تقيم الجسد" (04).

ونرى بأن الكاتب لم يفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وجعل كلا من المفهومين ذو دلالة واحدة، إلا أن التنمية كما أسلفنا لا تعني النمو في حد ذاته لأنها تدفع المجتمع إلى القيام بدفع المتغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي وبذلك تعتبر نموا إراديا مدفوعا وتأتي في إطار النمو الاقتصادي الشامل .

أما النمو فيعني زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما تراكم لدى هذه المجتمعات من رأسمال وقوى بشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات، الأمر الذي يدفع حدوث نمو وطبيعي.

أما الاقتصادي الإنجليزي آرثر لويس فيقرر بان المسألة الرئيسية بالنسبة للتنمية ترتبط بالادخار وبتكوين رأس المال ،فبدلا أن يقوم المجتمع بتوفير 05 %من الدخل القومي يوفر 12%منه مع مراعاة التغيرات الطارئة .

أما الاقتصادي الأمريكي S/ WAGET فيعرف التنمية على أنها تتضمن الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي (05).

ويتضمن هذا التعريف معايير أساسية أربعة يمكن تقدير التنمية الاقتصادية على أساسها وهي:

01/ النمو الذي يتم بين فترة وأخرى مما يدل على الارتفاع الزمني في متوسط الاستهلاك الفردي، وينبغي بطبيعة الحال أن يكون الارتفاع مستقرا ومتصلا لما ترغب فيه الجماعة بصفتها الكلية.

02/ التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص والذي هو أصلا تلك الناحية التي تتعلق بالكيف في عملية النمو التي تتم من فترة زمنية إلى أخرى، وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي يؤدي إلى تذليل الفوارق في استهلاك بين مختلف الجهات والفئات داخل الجماعة .

03/ المقارنات الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد فالتنمية يدل عليها تحول صعودي في مستويات المعيشة على نحو يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد .

04/ التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة وفيه تكون التنمية متصلة بالطاقة الكافية التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوافر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما كاملا .

ويبين S/ WAGET أن هناك علاقة كبيرة بين التنمية الاقتصادية والتكوين الرأسمالي يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية تستفيد من استغلال هذه الطاقة من اجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، لان التنمية كما يضيف يعبر عنها زيادة الاستهلاك الفرد هذه الزيادة التي يربطها بتقدم الإنتاج نتيجة الزيادة في الطاقة الإنتاجية .

ومن الاستعراض السابق للتعريفات التي وردت بشأن التنمية يتبين لنا ما يلي:

1- يختلف تعريف التنمية باختلاف أيديولوجية الكاتب ونظرته إليها.

2- هناك من يركز على جانب معين ويهمل الجوانب الأخرى.

3- أن معظم التعاريف تركز على الجانب المادي للتنمية .

4- كما أن هذه التعاريف نابعة من واقع الدول المتقدمة. وهي وان كان لها اثر فعال على دفع عجلة التنمية فانه حتما لا يكون إلا على واقع مطابق لواقع تلك الدول، ولما كانت الدول النامية تمتاز بخصائص مميزة عن الدول المتقدمة فان تطبيق مثل هذه المفاهيم يكون قليل الأثر .

وقد أثبتت العقود الأولى لتجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية فشلها، ونرى بأن من أهم أسباب هذا الفشل التركيز على الجانب المادي بصورة كبيرة وتجاهل الجانب الذي نراه أهم وهو الإنسان نفسه أي إنسان هذه الدول بمعتقداته وقيمه وطبيعة تكوينه .

ويرى أحد كتاب الاقتصاد الإسلامي أن التنمية الاقتصادية هي عملية تؤدي إلى تقويض البناءات الأساسية للمجتمع وإبدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهه لخدمة الرقى الإنساني (06).

ترتكز على ثلاث نقاط هي:

1- التنمية الاقتصادية ككل عملية تطور إنساني تنحصر دائما في إطار فترة زمنية معينة تقع بين حدين معينين وهما حد الهدم وحد البناء، ولذ ك لا يمكن فهم محتواها بدقة ووضوح إلا عند اقترابها من نهايتها أي عندما تبدأ عملية البناء إذ في هذه اللحظة ستفوق المكاسب المحتملة والملموسة الثمن الفادح الذي أداه المجتمع خلال عملية الهدم .

2- وإذا كانت التنمية الاقتصادية عملية منظمة بشكل أو بآخر فان مسؤولية هذا التنظيم يجب أن تقع على عاتق هيئة أو سلطة تقوم بإحلال منطق الرفض المسبق للتنمية أي المقاومة المسبقة لها إلى منطق الرفض المسبق للتنمية أي المقاومة المسبقة للتنمية أي المقاومة المسبقة لها إلى منطق قبول يحسب على المستقبل ..فتتدخل سلطة ما أو قدرة ما لتنظيم التنمية ولك الضمان حسن توجيهها وإطلاق عجلتها بالسرعة اللازمة .

3- غير أن تحقيق هذا الهدف الكبير ... وهو "التنمية" يستوجب الاعتماد على فلسفة معينة أو مذهب معين، بحيث يستطيع أن يكون أساسا راسخا، ولابد أن يحظى هذا المذهب أو الفلسفة

بقبول السواد الأعظم من الشعب لا قبول الصفوة المختارة منه فقط أو قبول نفر معين من هذه الصفوة لان تدخل السلطة في عملية التنمية مهما بلغ لا يمكن أن تؤدي إلى إطلاق عجلة التنمية طالما أنها غير مقبولة من جانب هؤلاء الذين سيتكبدون ثمنها) (07).

ونستخلص بان التنمية الاقتصادية ليست زيادة الإنتاج فحسب، بالرغم من أن زيادة الإنتاج تعتبر مطلبا هاما وهدفا مرغوبا في جميع البلاد وخصوصا النامية منها، وذلك لان جعل الإنتاج هدفا يؤدى إلى اعتبار الاستهلاك محور السلوك الفردي وهو مفهوم معين يقوم على افتراض معين للإنسان الاستهلاكي، ومنه زيادة الإنتاج إلى مالا نهاية، وهذا يقودنا إلى رأي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم ورفاهيتها، والذي يقضي بأن تقدم الأمم ورفاهيتها، إنما مقياسه هو ما تنتجه وما تستهلكه الأمم من سلع وخدمات، هذا الأمر يبين بأن الأمم المتقدمة هي تلك الدول ذات الدخل المرتفع الذي يخول لها أكثر إشباع من الحاجيات والخدمات دون النظر إلى القيم والأخلاق الإنسانية والتي نعتبرها في نظرنا من أحد الدعائم أو العناصر الكبرى الذي كان مازال يسير قدما بقدم مع زيادة الإنتاج وتطوره.

المطلب الثاني:العلاقة بين التنمية والتقدم التكنولوجي.

إن زيادة الإنتاج في الظروف الحالية له علاقة بالتقدم التكنولوجي بالنسبة للدول المتقدمة كما ترتبط التنمية الاقتصادية باستيراد التكنولوجيا المتقدمة بالنسبة للدول النامية، فقد ذهب الكثير من سادة ومفكر ي هذه البلدان بأن الحصول على أكثر ما توصل أليه العلم في المجال التكنولوجي هو الكافل بالقضاء على ظاهرة التخلف في هذه البلاد، إلا أن التجارب التاريخية لمسار التنمية الاقتصادية قد أثبتت فشل هذا القول وظهر بان المستوى التكنولوجي لمجتمع ما لا يتمثل في استيراد أحداث المصانع ولكن في تراكم خبرات البحث العلمي لا بنائه، وتكون هذه الخبرات ناتجة من محيط وظروف هذه المجتمعات وكما تبين بأن التقدم التكنولوجيا في البلاد المتقدمة ما هو ألا تعبير عن تقدم طبيعي يرتبط بثقافة وأساليب التفكير والقيم السائدة في هذه المجتمعات المنتجة للتكنولوجيا، أما استيرادها فهو لا يعبر في أي حال من الأحوال على انه أمر طبيعي، وإنما مستعار إلى هيكل اجتماعي متخلف وكذلك فانه لا يؤدي إلى نفس النتيجة التي ظهرت في المجتمعات المنتجة، بل أدى إلى ظهور نتيجة غير موجودة وغير منشودة تمثلت من جهة في رداءة وتكلف وعدم ملاءمة منتجات التكنولوجيا المستوردة لظروف هذه البلاد .

ومن جهة أخرى تفتح الباب على مصراعيه لاستعمار جديد أدهى من الاستعمار الأول تمثل في التنمية الاقتصادية، الاستدانة الخارجية ويستخلص بان انتقاء التكنولوجيا لا يكمن في شراء اكبر المصانع وأشهرها تعقيدا أكبرها إنتاجا من اجل القول مثلا بأن الجزائر تملك أكبر مصنع على مستوى إفريقيا وثاني مصنع على مستوى العالم لإنتاج أجهزة القياس، وان السعودية تمتلك اكبر

المصانع وأكثرها تعقيدا على مستوى آسيا وإنما تطويعها وفقا لخصائص وظروف البلاد النامية، لان لكل مجتمع خصائصه الذاتية التي تميزه عن غيره من المجتمعات في إطار الجماعة الدولية، حتى أنه في المجتمع الواحد نجد هناك وفي إطار القيم الكلية النابعة من تراثه المعين طابع خاص للبنايات الاجتماعية، وفي اللبنة الواحدة قد ينفرد كل فرد بشخصية مستقلة تحمل مقوماتها الذاتية، وعليه فان كان التشابه في الجوانب المادية للبشرية موجود فان الجانب الروحي يختلف من أمة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى ومن فرد لأخر ولهذا نرى بأن التنمية ونجاحها يتطلبان صيرورة الجانب المادي والمعنوي مما وقد يكون الجانب المعنوي أكثر أهمية وأكثر خطورة من الجانب المادي، فلو كان الإنسان يقدر بجانبه الكمي فقط لوجدت له الحلول الكافية واللازمة لمشاكله ولكن الإنسان كيف يتميز بالروح والشخصية والإرادة وغيرها ومن هنا يستحيل ضبطه وتكييفه ثم تثبيته على نحو معين لا يخرج عنه ولا يحيد (08).

ونخلص في هذا المبحث إلى أن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يكمن في النظرية التطلعية في اللحاق بالدول المتقدمة في أسرع وقت ممكن وتقليدها في كل الأنماط المعيشية والإنتاجية، لأنها تعالج الدول النامية من غير واقعها وما يكتنفه من ظروف وخصائص بل من خارجها وعلى أساس مقارنتها مع غيرها رغم ثبوت أن هذا الواقع يتناقض تناقضا كبيرا مع واقعها، ولا يسعنا في هذا المبحث سرد هذه التناقضات وتحليلها ومقارنتها، ولكن باختصار شديد بعض ما ظهر في الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية، فالبرغم من أن هذه الدراسات تدعى الموضوعية العلمية فإنها تتجاهل البعد التاريخي للتخلف، وتنظر لهذه الظاهرة وكأنها وليدة الظروف الراهنة، وتتكب على دراسة خصائص التخلف وسماته ومقومات التنمية من مختلف نواحيها دون التطرق إلى الجانب التاريخي لإبراز الأسباب الفعلية لتكوين التخلف في هذه البلدان .

بالإضافة إلى أن معظم الدراسات المقترحة تنحاز إلى المدلوس الفكرية والاتجاهات الأيديولوجية.أو تلك المتبناة من طرف الكاتب الاقتصادي كإبراز مذهب أو نموذج من النماذج، وجعله المثل المقتدى في عملية التنمية الاقتصادية والنتائج المستخلصة في مذاهبها أو نماذجها المتبناة أساسا في وضع النظريات والمناهج التي تقدم للدول النامية قصد تطبيقها للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة، وهذا اعتقادا منهم بان الحضارة الغربية تعتبر الهدف الأسمى الذي تعمل بقية شعوب العالم إلى السير نحوه، والتقدم ما أمكن منه، بالإضافة إلى هذا فان الدراسات التي توفرها الدول المتقدمة للدول النامية لا تراعى في كثير من الأحيان الظروف الدولية الراهنة والمستقبلية التي تحيط وستحيط بظروف التنمية الاقتصادية لدى هذه البلدان وما تفرضه هذه الظروف من ضغوط على أي تطور داخلي وخنق مميت لكل المستجدات الإنتاجية لهذه البلدان النامية .

المبحث الثاني
مقومـــات ونتـــائج التنميـــة في الـــدول الناميـــة

المطلب الأول: نتائج التنمية في الدول النامية.

خلصنا في المبحث السابق إلى أن الأفكار التي طرحت في مجال التنمية في دول العالم الثالث بالاستناد إلى تجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية قد عجزت على تحقيق آمال هذه الشعوب والأهداف الطموحة التي كانت تنتظرها، وهذا لفقد هذه النظريات والمناهج التنموية التوافق مع قيم ومثل وأخلاق وسلوكيات هذه الشعوب، وبالتالي فشل المقدرة على إثارة الهمم وتفجير طاقة الجماهير لخدمة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم ملائمة النظريات المطروحة لظروف الدول النامية، لذلك نجد أن واقع التنمية الاقتصادية في الدول النامية في تدهور مستمر بالرغم من أن إحصائيات الأمم المتحدة تقول بان الدول النامية بلغت في الفترة ما بين 1950–1970 معدل نمو في نتاجها القومي الإجمالي يفوق بعض الشيء عن 05 %وبما أن هذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة في مراحلها الأولى من التنمية ،ولذلك تنتظر الأمم المتحدة أن تكونت التنمية الاقتصادية في هذه الدول ذات مفعول جيد بحيث يصل معدل النمو إلى 06 % في العقد التالي من التنمية 1970– 1980 ثم تتزايد، وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية، ويعتبر المعدل الأول الذي طرحته الأمم المتحدة معدلا لا يعبر عن متوسط حقيقي لما حدث من نمو في الدول النامية وإنما هو معدلا مظلا ولا يعبر إلا على مجموعة قليلة من هذه الدول إذ يوجد ما يضاهي أربعون دولة لم يصل معدل نموها 01 % (09). والحقيقة أن هذا المعدل الإنمائي المزعوم لم يبق مساير المراحل التنمية الاقتصادية بل انه تراجع في أواسط السبعينات وتعثرت بذلك معظم التجارب التنمية الاقتصادية (10).

ولتدعيم هذا الأمر نورد فيما يلي دراسة قام بها البنك الدولي، معهد دراسات التنمية بجامعة /ساسكس/معنوية بـــ . REDISTRIBUTION .WITH GROUTH تضمنت نموذجا رياضيا للتطورات البديلة لبلد افتراضي تحددت معالمه، يمثل الوضع الوسط لبلدان العالم الثالث ،فهو فقير نسبيا ومتوسط دخل الفرد فيه 107دولار لكنه ناتج بمقاييس التنمية السائدة والتي تحققها تجارب التنمية في العالم الثالث، فهو يحقق معدل نموه قدره 5 % وهو يتمتع بتفاوت كبير في الدخول لكي يسمح بتكوين الإدخارات –وفقا للمقولة القائلة بأن الأغنياء هم المدخرون –.

افترضت الدراسة أن نصيب الخمس إلا على الذي يمثل الأغنياء من الدخل القومي يمثل 56.5 % بينما يعود307 % إلى الخمسين التاليين والتي تمثل الطبقة العاملة المتوسطة، بينما لا

يتحصل الفقراء الذين يمثلون الطبقات الدنيا من المجتمع الاعلى12.7 % من الدخل القومي ولقد اثبت النموذج رياضيا وبعد اخذ جميع المتغيرات الداخلية والخارجية من زيادة السكان وزيادة الإنتاج والإنتاجية في الحسبان انه إذا سار هذا البلد //النموذج//للدول النامية على استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة حاليا بنجاح كبير فان النتائج ستكوم كما يلي :

– بعد ثلاثين سنة من التنمية الجادة يرتفع متوسط دخل الفرد في هذا البلد إلى 241 دولار بزيادة قدرها 12.52 % ويرتفع متوسط الدخل لدى الخمس الأقل //الأغنياء// إلى 752 دولار بزيادة مقدارها 12.52 % أما متوسط الفرد عند الخمسين التاليين /متوسط حال ط.ع / فيصبح 214دولار بزيادة قدرها 14.5 %، أما نصيب الطبقة الفقيرة أو الخمس أدنى فيصبح 74 دولار وبزيادة قدرها11.7 % ويصبح دخل الأغنياء 55 % من الدخل القومي ودخل الطبقة العاملة أو متوسطي الحال 32.7 %ونصيب الفقراء يمثل 12% (11).

ويمكن إن نستخلص عدة نتائج من هذه الدراسة:

1- إن يعد هذا الشوط الكبير من التنمية 20 سنة ينخفض نصيب الطبقة الدنيا من 12.7 %إلى 12.3% من مجموع الدخل القومي.

2- إن مستوى دخل 40 % من هذا المجتمع وبعد ثلاثين سنة يبقى دون مستوى حد الفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي للتنمية وهو 75 دولار.

3- إن التحسن الطفيف الذي حصلت عليه الطبقة العاملة أو المتوسطة والمتمثل في الارتفاع من 30.7 % إلى 32.7 % لا يبدأ إلا بعد 15 سنة حسب الدراسة وهذا الوقت كاف لان تسوء أحوال هذه الطبقات.

4- استمرار التنمية بوضعها الحالي في ظل المناهج المطبقة لا يؤدي إلى تغيير ملموس في مستوى معيشة جوالي 80 % من السكان بل يتدهور مستوى 40% على مدى خمسة عشر سنة .

5- في العقد الأول من القرن 21 الحادي والعشرون سيصل هذا البلد النموذج الممثل للدول النامية إلى مستوى معقول بين الدول الفقيرة لا بين دول الأغنياء وبمقاييس لتنمية في الوقت الحاضر ولا بمقياس القرن 21 الحادي والعشرون، لان متوسط دخل الفرد الأمريكي يبلغ 5000 دولار ومن الممكن القريب أن يزداد هذا الدخل ليبلغ حد التضاعف في بداية القرن 21 (12).

ومن هذه الدراسة يمكن القول بأن منهاج التنمية حسب أحسن النظريات والدراسات الاقتصادية الموجهة للدول النامية لم تستطيع أن تزحزح شبح هذه الآفة المخيفة لشعوب هذه الدول والمتمثلة في التخلف الاقتصادي، هذا التخلف لم يصبح مخيفا لشعوب هذه الدول فحسب ولكن تعدى ليشمل قلق البلدان المتقدمة، وهذا لأسباب كثيرة، أهمها ما تمثل في تراجع النمو الاقتصادي في

هذه الدول مع نهاية 1974 .وبدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تطفو على الاقتصاديات المتقدمة، هذه الأزمة التي وصفت بالأزمة الهيكلية الممتدة، التي لم تعد ذات طابع دوري كما كانت تظهر في سابق الأمر، ولكنها ظهرت بشكلها المتنافي المزمن لان مظاهرها لم تقتصر كما كان الحال على ظاهرة واحدة كالكساد الرواج ولكنها مظاهر متعددة ومتشابكة وذات خطورة كبيرة نتيجة للعوائق الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وقد ظهر هذا جليا في معدلات النمو التي لم تتعدى 01 % في العرض، أما نمو الطلب فقد تراجع بسبب اضطرار استخدام احدث الآلات التكنولوجية المعقدة ،هذه الأزمة التي انعكست على أسعار المواد الأولية المنتجة من طرف الدول النامية كما تبلورت في أعراف التجارة الدولية وبروز الحماية التجارية، وارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ حسب إحصائيات 1982 عدد البطالين في البلدان الرأسمالية المتقدمة 32 مليون أي نسبة 10 % (13) من القوة العاملة في البلدان ذات الاقتصاد الرأسمالي، ولكن الأمر لم يبق عند هذا الحد بل تجاوزه ليبلغ 12 % سنة 1984 و14 % في سنة 1985 (14) وبقي هذا التزايد في استمرار حتى نهاية التسعينات .

بالإضافة إلى هذا أشكال ارتفاع أسعار الفائدة بشكل لم يشهده الاقتصاد الرأسمالي من قبل حيث بلغت في نهاية 1980اسعار الفائدة 21.5 % في الولايات المتحدة الأمريكية، فأثرت على بقية البلدان المتقدمة وانعكست آثارها السلبية على الدول النامية، ثم ما يتمثل من إفرازات عالمية خطيرة تمثلت في الدين الخارجي وكذلك الدخل في صورة معدلات نمو منخفضة .

وبهذه الأمور آدت إلى انخفاض بل واقتطاع من المعونات الرسمية الموجهة للتنمية في البلدان المتخلفة، ولم يشهد هذا الارتفاع انخفاضا ملموسا في التسعينات .

ونخلص إلى أن تطبيق مناهج التنمية المطبقة في الدول الغنية لا يصلح للدول الفقيرة، كما أن مناهج التنمية لا تستورد بل لابد وأن تنبع من ظروف وطبيعة الشعب المطلوب تنميته، ولكن لا يمنع من استيراد الأساليب والأدوات، حيث أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالإنسان، وهذا ما سوف نناقشه في المبحث الثاني تفصيلا.

المطلب الثاني : مقومات التنمية في الدول النامية

الأمم والشعوب تنمو وتتطور بمقوماتها، وتضمحل وتندثر عندما تبتعد عنها والتنمية الاقتصادية التي لا يراعي مقومات شعوبها يكون مآلها الفشل.

وسنتاول هذا المطلب في النقطتين الآتيين:

أولا –ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي //إن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي لنجاحها (15).

وانطلاقا من هذه الفكرة يتبين أن دور الإنسان في التنمية الاقتصادية بالغ الأهمية، وبدون الاهتمام بهذا العنصر الفعال وتنميته، لا يمكن أن نصل إلى نتائج مرجوة مهما توفرت الموارد المادية وتراكمت الوسائل، وهذا ما يشهده التاريخ الاقتصادي حيث يتبين أن المجتمعات التي حققت مستويات كبيرة من التقدم الاقتصادي إنما كان ذلك لتوفر العنصر الإنساني المهيأ والمكيف للقيام والاضطلاع بأعباء التنمية الاقتصادية، ولقد جاء في تقرير المراسل لصحيفة لوموند LE MONDE من اليابان بعد كارثة رمي القنابل النووية على كل من هيروشيما وناكازاكي بأن لا أمل بعد اليوم في قيام أي قائمة للاقتصاد الياباني، واليابانيين بصفة عامة ولكن الواقع غير ما جاء في هذا التقرير، فالاقتصاد الياباني اليوم يغزو ليس فقط دول أوروبا ولكن أمريكا (U.S.A.) ذاتها وليس في المنافسة على الأسواق العالمية بل في عقر دارها.

فهل كان نتيجة غناء اليابان بالمواد الأولية الطبيعية وتراكم الرأسمال ؟ إذ المعروف عن طبيعة اليابان أنها فقيرة في هذه الناحية وإنما رجع هذا إلى دور الإنسان الياباني، العامل المبدع، فالإنسان يلعب دورا حاسما في مجال التنمية كما أكدت الدراسات العميقة لمشكلة التخلف واهم التحليلات العملية لأسباب اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول (16).

وكما يقول بوكنان أليس في كتابه//وسائل التنمية الاقتصادية // إن ما يتم من أعمال في أي مجتمع إنما يتم على أيدي أولئك الناس الذين يكونون هذا المجتمع وبالتالي فان ما سوف ينجزون فعلا يتوقف على الدوافع والحوافز الملزمة كما يتوقف على الموارد الاقتصادية التي بين أيديهم (17).

ويتبين من هذه المقولة بأن التنمية الاقتصادية الناجحة لا تتوقف على الجانب المادي فقط وإنما يساهم الجانب الإنساني بالدور الأكبر وهذا ما أشار أليه الكاتب بقوله //إنما يتم على أيدي الذين يكونون هذا المجتمع //.

ثم يقول بأنه يتوقف على الدوافع أي مدى ملائمة الأساليب التنموية لهذه الأساليب التنموية لهذا الإنسان والتي تكون لديها القدرة على خلق هذه الدوافع التي تكون من أهم الأسباب لنجاح التنمية الاقتصادية.

ثانيا : دور القيم الإنسانية في النهوض بالتنمية الاقتصادية :

إن من طبيعة الأفراد ملاحظة الأشياء التي تحيط بهم فيقيمونها ويحكمون عليها، ويحسون الواقع الذي حولهم كونه جميل أو قبيح أو خير او شر، شريف أو وضيع، مقدس أو منبوذ، محبب أو مكروه.

وهذا ما يدلنا بأن حياة الأفراد كلها محددة بالقيم والتقييم، مما يبين بأن الحكم على الأشياء يقتضي وجود معايير أو مقاييس أو مبادئ يرجع أليها الجميع عند تقييم للأشياء والحكم عليها وهذه ما نسميها بتسمية القيم (18).

ولقد تبين لنا مما سبق بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على انه عملية تكوين رأسمال متكررة ومستمرة ومتراكمة، ولا بأس من وجود هذا المفهوم إذا لم يكن التركيز عليه خاصة بل يشترط أن يكون هذا في ضوء توجيهات القيم الإنسانية.

إن مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول النامية كثيرة، ومتشابكة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية أو ثقافية أو سياسية، وهذه العوامل مجتمعة إذا قمنا بتحليلها ومتابعة تأثيراتها على التنمية الاقتصادية نجدها تعود إلى نهاية الأمر إلى سلوك الفرد مها كان هذا الفرد ومرتبته في السلم الاجتماعي // عاملا، موظفا، مسؤولا // إن مفهوم القيم لدى المجتمعات البشرية الأكثر وعيا إنما يعني ذلك النظام التربوي الذي نستطيع من خلاله غرس الحقائق والعقائد والقيم التي يؤمن بها الشعب في قلوب وغرائز وأفكار النشء الصاعد، لكي يؤمنوا بها ويتحمسون لها ويعيشون بها، وكل النماذج التنمية الاقتصادية المنجزة عبر التاريخ تبين بأن نجاحها أو فشلها يعود في آخر الأمر إلى القدر الذي أمكن إدخاله على سلوك الفرد لتغييره أو لتشكيله في الاتجاه الذي يخدم عملية التنمية أو العكس (19)، ويقول المفكر JOHN –DEWEY في كتابه DEMOCRATY AND-EDUCATION أن الأمة إنما تعيش بالتجديد، وان التجديد يقوم على تعليم الصغار //.

// إن الأمة تكون بطرق متنوعة .من الأفراد ورثة صالحين لوسائلها ونظرية حياتها وتنوعهم في قوالب عقائدها ومناهج حياتها (20) وخير مثال على هذا في التاريخ المعاصر ما حدث في ألمانيا واليابان والصين، هذه الدول التي أثبتت جدارتها وحصدت نتائج تنموية هائلة في عالم اليوم نتيجة الدور الفعال الذي لعبه الإنسان العامل المثقف المؤمن بقيمه الفاعلة والمتفاعلة مع بقية الجماهير والمؤسسات التنموية، ولهذا فان تهيئة الظروف الاجتماعية بالنسبة للبلدان النامية لوجود أفراد قادرين على عملية التجديد يعتبر من المهام الأولى للتنمية بل يعتبرها الاقتصادي هوزلتز المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية (21).

إن التنمية الاقتصادية لا تنحصر في زيادة الدخل الفردي فقط، وبالتالي رفاهية الإنسان وسعادته المادية فحسب، كما لا يمكن ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية عن طريق زيادة الخدمات

الصحية والترفيهية والتربوية بل تتعدى إلى الاهتمام الأكبر بالجانب الروحي للإنسان، هذا الجانب الذي يتجه إلى التغيير الحقيقي ... والتغيير الحقيقي يجب إن يجرى في العمق أي على البناءات الأساسية لان أكثر التغيرات التي ترتكز على الهياكل والمؤسسات التنموية دون أن تتجه إلى جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعتبر مجرد ثورات لا تتعدى مواقع السلطة تزول بسرعة دون تحرك بصماتها، لان تغيير الواقع الاقتصادي وإطلاق عجلة التنمية الشاملة يأتي في إطار نماذج تنموية أصيلة نابعة عن فكر أصيل (22).

إن تشكيل التغيرات التي تصيب سلوك الإنسان للتفاعل مع التنمية وأحداثها والتي أشرنا أليها بأنها تعتبر من أهم وسائل التقدم أو التخلف لا يتم بين عشية وضحاها بل على المدى الطويل وهي المواجهة الأولى للمواقف الفكرية والإنسانية، لأنه من غير المعقول تكرار العوامل الخارجية والقوى بنفس الطريقة التي ساهمت بها في تكوين نماذج التنمية المعاصرة .

ومن هذا يتبين بأن التنمية الاقتصادية يشترط نجاحها عوامل كثيرة من أهمها تلك العوامل الخارجية عن نطاق الفرد، والتي تتمثل في العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بالفرد في وقت معين، وعوامل داخلية ذاتية تنحصر في مجموعة القيم التي يحملها الإنسان والمعتقدات التي يؤمن بها، غير أن العوامل الاقتصادية –أو الخارجية عن ذاتية الإنسان –فمن الممكن أن تكون عائق بالنسبة للعوامل الثانية، إلا انه من الثابت إن العوامل الذاتية الداخلية المتمثلة في مجموعة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الفرد تعتبر الأساس لأنه إذا كانت هذه القيم رذيلة ومعرقلة للتنمية، فإن توفير العوامل الأخرى، تضمحل وتتبدد وتقضي على الفرد نفسه نتيجة التصرفات عن طريق القيم الفاسدة التي يؤمن بها، بينما إذا كانت قيمه الذاتية الصالحة دافعا للتنمية فإنها // القيم// حتى لو لم تكن العوامل الأولى غير كافية وعدم كفايتها يشكل ضغطا معرقلا للتنمية فان القيم والمعتقدات تقاوم كل الظروف وتصمد أمامها، ويمكن إذا تتحصل على نتائج إيجابية تستطيع بواسطتها وبفضل أيمانها بالقيم الإنسانية أن تضع حدا للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وما ذكرناه عن التجارب التنموية لبعض الدول في القديم والحديث، والتي جعلت من العوامل الداخلية الذاتية، الأساس الأول والهدف المرجو للوصول إلى ما وصلت إليه وخير مثال عن الحضارة القديمة ــ التنمية الإسلامية في صدر الإسلام ــ والتنمية اليابانية والألمانية والصينية ــ في الظروف المعاصرة .

الهوامـــــش

01/ الدكتور عبد المنعم عفر :/مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل بين الإسلام والفكر المعاصر /مطبوعات اتحاد البنوك الإسلامية، سنة 1987،ص7.

02/ الدكتور كاظم حبيب :مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي للنشر، سنة 1980، ص01.

03/ الدكتور جير الدمايير: التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، مكتبة لبنان، سنة 1965ص 27-28.

04/ مفهوم التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 13

TRADUCTION –DE RACH 05 S/WAGEL –ART DE PLANIFICATION –

05 / مأخوذ من كتاب مفهوم التنمية الاقتصادية 32/ P.1968 –– ROUNIمرجع سابق.

06/ الدكتور دسوقي أباظة إستراتيجية التنمية بين الأصالة والتقليد، مطبوعات اتحاد البنوك الإسلامية، السنة غير مذكورة، ص .

07/ د.دسوقي أباظة، مرجع سابق، ص 09.

08/ إستراتيجية التنمية بين الأصالة والتقليد، مرجع سابق، ص 10.

09/ د .يوسف إبراهيم يوسف إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، سنة 1971، ص 71.

10/ د. صبري عبد الله *نحو نظام اقتصادي عالمي جديد *ص 01 وما بعدها سنة 1977 المصرية للكتاب – مطبوعات اتحاد البنوك الإسلامية. .

11/ مونيك اجلو واليا، هوليس تشينري، عن إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق ص 210 و217.

12/ إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص 72-73.

13/ الدكتور فؤاد مرسي الأزمة الاقتصادية العالمية، العربية للدراسات والنشر سنة 1986، ص 67 وما بعدها.

14/ مالك بن نبي المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق 1976، ص68.

15/ مالك بن نبي المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق 1976، ص68

16/ يوسف إبراهيم اليوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق ص 242.

17/ بوكانان اليس وسائل التنمية الاقتصادية، بدون تاريخ، ص191.مكتبة النهضة العربية.

18/ د.محمود زقزوق 8حول مفهوم القيم، بحث قدم للملتقى الدولي لبلدية قسنطينة في أبريل 1988- أثر القيم الإسلامية في التنمية ص3.

19/ أحمد النجار إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البنوك الإسلامية العدد 44 محرم 1406 موافق لـــ اكتو بر 1985.

20/ نقلا عن يوسف إبراهيم اليوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية، ص 249.

21/ د/عبد الرحمن يسري احمد محمد الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي والتقدم الاجتماعي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السنة غير مذكورة، ص 02.

22/إستراتيجية التنمية بين الأصالة والتقليد ،مرجع سابق، ص31.